Britain's Exit from the European Union Its Causes and Repercussions on the Commercial Relations between the Two Parties

Dr. Nezar Qanue[*]
Dr. Abeer Naasie [**]
Ammar Yaseen Mrhej [***]

(Received 2 / 2 / 2023. Accepted 24 / 4 / 2023)

□ ABSTRACT □

This research aimed at presenting a historical presentation of the relations between Britain and the European Union and the repercussions of the British exit on the trade relations between the two parties during the period 2002-2021.

The historical method relied upon to show the history of British relations, and the European Union and the reasons for Britain's exit from the Union, and the analysis of the tools and policies of the European Union and Britain towards trade exchange between them. The data on GDP, exports, imports and the trade balance were used to calculate the average annual increase, the average growth rate, and the degree of economic exposure.

The most important conclusions of the research were that the most important of which are: the realization of both Britain and the European Union of the importance of continuing trade exchanges and increasing the movement of foreign trade in terms of exports and imports, which leads to an increase in the gross domestic product, and that there was no strong effect of Britain's exit from the European Union on the movement of foreign trade between them. Statistical analysis showed that the European economy is not exposed to the British economy, and the opposite is true. Among the most important recommendations reached by the research: Strengthening economic cooperation agreements between the two parties would contribute to increasing the gross domestic product and thus improving the per capita share of it.

Keyword: European Union; British Independence towards the European Entity; Economic Crisis; Economic Exposure.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*] **Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

[**] **Assistant Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.**

[***] **Ph.D. Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria. ammarmerhej@tishreen.edu.sy**

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
أسبابه وانعكاساته على العلاقات التجارية بين الطرفين

د. نزار قنوع*

د. عبير ناعسة**

عمار ياسين مرهج***

(تاريخ الإيداع 2 / 2 / 2023. قُبِل للنشر في 24 / 4 / 2023)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى عرض تاريخي للعلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي وانعكاسات الخروج البريطاني على العلاقات التجارية بين الطرفين خلال الفترة 2002–2021، وقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي في إظهار تاريخ العلاقات البريطانية والاتحاد الأوروبي وأسباب خروج بريطانيا من الاتحاد، وعلى تحليل أدوات وسياسة الاتحاد الأوروبي وبريطانيا تجاه التبادل التجاري فيما بينهما. حيث تم الاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والميزان التجاري في حساب متوسط الزيادة السنوية ومتوسط معدل النمو ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: إدراك كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي لأهمية استمرار التبادلات التجارية وزيادة حركة التجارة الخارجية من صادرات وواردات بما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وأنّه لم يكن هناك تأثير قوي يُذكر لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على حركة التجارة الخارجية بينهما، فقد أظهر التحليل الإحصائي بأنّ الاقتصاد الأوروبي ليس منكشفاً على الاقتصاد البريطاني والعكس صحيح أيضاً. ومن أهمّ التوصيات التي توصّل إليها البحث: إنّ تعزيز اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الطرفين من شأنه الإسهام في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحسين نصيب الفرد منه.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، الاستقلالية البريطانية إزاء الكيان الأوروبي، الأزمة الاقتصادية، الانكشاف الاقتصادي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

*** طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين- اللاذقية –سورية.ammarmerhej@tishreen.edu.sy

مقدّمة:

مرت العلاقات البريطانية مع الاتحاد الأوروبي بالعديد من الأحداث البارزة منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي وخلال مرحلة انضمام بريطانيا للاتحاد، ومن ثم الخروج البريطاني وحتى اليوم. إذ يرتكز تاريخ العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بما يُسمى ثنائية التناقض، فمن جهة هناك تاريخ طويل وموثق من العداء وعدم الثقة بين الطرفين، ومن جهة ثانية اندماج الحكومات البريطانية المتتالية ضمن الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية.

والخروج البريطاني يعد أحد التغييرات التي قد تؤثر على العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، وعلى السياسة الأوروبية واتخاذ القرار. وعلى دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الراهنة في العالم.

سعت هذه الدراسة إلى تحديد أسباب الخروج البريطاني وانعكاسات ذلك الخروج على العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (الروسان، 2017) بعنوان:**

الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي المقدمات والدوافع: دراسة تحليلية.

انطلقت مشكلة الدراسة من عدة تساؤلات أهمها: ما هي البدايات الأوروبية التي جسدت وحدة الجماعة الأوروبية؟ وهل كان لبريطانيا مواقف تجاهها؟ ولماذا قررت بريطانيا فيما بعد الحصول على عضوية الجماعة، وطبيعة الموقف الأوروبي تجاهها؟ وما هي المتاعب البريطانية التي رافقت فترة عضويتها ودورها في اتخاذ قرار الاستفتاء؟

وقد تمّ اعتماد المنهج الوصفي التاريخي لتتبع بدايات تأسيس الجماعة الأوروبية، والمقدمات التي رافقت العلاقات البريطانية الأوروبية قبل وبعد فترة عضويتها في الاتحاد الأوروبي. وعلى المستوى التحليلي، تبنت الدراسة منهج "الدولة القومية" ومدرسة الواقعية السياسية، لتحليل سلوك الدولة الخارجي. وبشأن تحليل التفاعل بين بريطانيا والوحدة السياسية الدولية (الاتحاد الأوروبي) فالدراسة اتبعت منهج المؤسسة الليبرالية والاعتماد المتبادل التي تبناها الاتحاد، وبتحليل "أرنست هاس" الذي طرحه في نظريته "الاتصالية" بخصوص التكامل الأوروبي.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة مثل: استمرارية نهج الواقعية السياسية البريطانية في علاقاتها الدولية مرجحاً لواقعيتها الاقتصادية لتحقيق هدف القوة والمصلحة، وأنّ البيئة البريطانية الداخلية تعد أهم الدوافع لصانع القرار البريطاني في اتخاذ قرار الخروج.

- **دراسة (مخيمر 2020) بعنوان:**

أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: النظرية والواقع

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الأسباب والدوافع التي دفعت الشعب البريطاني للتصويت لصالح الخروج على الرغم من نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال التكامل الإقليمي؟ وقد أكدت الدراسة بأنّه عندما تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي غير راغبة في التعامل مع السياسات على المستوى فوق الوطني، وهو ما حدث في حالة بريطانيا، فإنّ الخروج من الاتحاد يصبح أمراً واقعياً. وأنّ بريطانيا نظرت بشكل براجماتي بحت إلى مصالحها الفردية خاصة في الجوانب الاقتصادية والمالية بحسابات المكسب والخسارة تجاه عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بعيداً عن منطق وإطار ومتطلبات العمل الجماعي، وهو الأمر الذي يتطلب تقديم تنازلات مالية أو اقتصادية أو ربما التغاضي عن تحقيق مكاسب اقتصادية آنية، في مقابل المحافظة على قيم ومصالح واستقرار التنظيم ككل.

وأنّ نظرية الوظيفية الجديدة افترضت أنّ عملية التكامل الإقليمي تقوم على أساس المكاسب المتبادلة، ومستوى عال من الترابط الوظيفي. وبالتالي فإنّ الخروج البريطاني وفقاً لهذه النظرية يعود لعدم رضاها عن المكاسب التي حققتها من العضوية في الاتحاد. كما كان لمسألة الهجرة دوراً في مسألة التصويت لصالح الخروج.

- **دراسة (Eghobamien, 2022) بعنوان:**

The Economic Impact of Britain's Exit (BREXIT) on Britain and the European Union

التأثير الاقتصادي لخروج بريطانيا (البريكست) على بريطانيا والاتحاد الأوروبي

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في التأثير الاقتصادي لخروج بريطانيا على بريطانيا والاتحاد الأوروبي، والتحقيق في تأثير ذلك الخروج على العلاقات التجارية والقيمة بينهما.

اعتمدت الدراسة تحليل الاتجاه لمراقبة سلوك المتغيرات الاقتصادية قبل وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المأخوذة من مؤشرات التنمية التابعة للبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واعتمدت أيضاً على النظرية الليبرالية التي تحفز الحكومات على التعاون بدلاً من المنافسة من خلال ثلاثة عناصر هي: التجارة الدولية، والمؤسسات الدولية والديمقراطية. وعلى نظرية توازن ناش التي تكمن أهميتها في أنّه يجب على بريطانيا والاتحاد الأوروبي أن يستفيدا من خروج بريطانيا دون أن يتعرضا للخسارة نتيجة تصرفات فردية وفرض توقع منطقي بينهما باستخدام استراتيجيات تحمي الطرفين من خلال اتخاذ قرار يكون مفيداً لكل طرف. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأنّ خروج بريطانيا له تأثير كبير على بريطانيا ذاتها وعلى الاتحاد الأوروبي. وله تأثير على علاقات التجارة والقيمة بينهما. وأنه يجب وضع اتفاقية تجارية جديدة بما يضمن تحقيق مصالح المواطنين والمنظمات والاقتصاد ككل لتحقيق النمو المستدام.

- **دراسة (Holbot et al., 2022) بعنوان:**

The Brexit Deterrent? How Member State Exit Shapes Public Support for the European Union

رادع الخروج البريطاني؟ كيف يؤثر خروج دولة عضو على الدعم العام للاتحاد الأوروبي؟

هدفت الدراسة إلى معرفة التأثيرات على الدعم العام للاتحاد الأوروبي عندما تخرج دولة عضو؟ كنتيجة لقرار بريطانيا بمغادرة الاتحاد الأوروبي. وهل يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى قيام دولة عضو أخرى بالخروج أم أنّه يشكل رادعاً؟ ما هي العواقب بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي اعتاد على اصطفاف الدول للانضمام للاتحاد؟ وللإجابة على هذه التساؤلان تم القيام بتحليل البيانات من دراسة الانتخابات الأوروبية للعام 2019 وهي دراسة الناخبين بعد الانتخابات التي أجريت في جميع الدول الأعضاء البالغ عددهم 28 دولة. لإثبات أنّ المواطنين الذين يعتقدون بأنّ بريطانيا ستكون أسوأ حالاً بعد قرار المغادرة، سيدعمون الاتحاد الأوروبي. وقد أظهر التحليل والأدلة التجريبية أنّ الخروج البريطاني قد يؤثر على التكامل الأوروبي بعدة طرق منها: على الرغم من التوصل إلى اتفاق مبدئي بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن العلاقات المستقبلية، فإنّ المفاوضات التجارية سوف تستمر خلال السنوات القادمة. وأنّ العلاقة التجارية قد تكون مفيدة لكلا الطرفين لكن بذات الوقت فهي تحمل مخاطر على الاتحاد الأوروبي نظراً لأنّ بريطانيا الناجحة اقتصادياً قد تقلل من دعم المواطنين للعضوية. ولن يؤدي هذا الخروج لمزيد من التفكك لكن قد يعزز خروج بعض الدول الأعضاء مستقبلاً من الاتحاد.

وقد تبيّن بأنّ معظم الدراسات السابقة ركّزت على دراسة أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأسبابه، وهو ما تتشابه به الدراسة الحالية، والاختلاف يكمن في معالجة أثر الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي بالتحليل الإحصائي من خلال مؤشّر درجة الانكشاف الاقتصادي الذي يظهر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث: تكمن إشكالية البحث بإظهار مدى أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على حركة التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

1-ما هي أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

2-ما هي انعكاسات الخروج البريطاني على العلاقات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي؟

أهميّة البحث وأهدافه:

تتمحور في النقاط الآتية:

1. يتناول البحث بالدراسة والتحليل موضوعاً يعد من الموضوعات المهمة في العلاقات الدولية في الوقت الراهن، إذ تعد بريطانيا دولة عظمى ويعد الاتحاد الأوروبي قطب فاعل في النظام الدولي الراهن والصراع العالمي.
2. إظهار انعكاسات الخروج البريطاني من عباءة الاتحاد الأوروبي على الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

ويهدف البحث إلى إظهار أسباب الخروج البريطاني من الاتحاد وأثره على حركة التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها:

لا يوجد أثر معنوي للخروج البريطاني على حركة التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

يتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

لا يوجد علاقة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

لا يوجد علاقة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

منهجية البحث: اعتمد الباحث على المنهج التاريخي في بناء الإطار النظري وإظهار أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واستخدم التحليل الإحصائي بدراسة العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا من خلال تحليل التبادلات التجارية بين الطرفين خلال الفترة بين 2002-2021، ومن خلال حساب متوسط الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط الزيادة السنوية، ومتوسط معدل النمو، ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

متغيرات البحث: المتغير المستقل: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، **المتغير التابع:** حركة التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

حدود البحث: زمانية: تناول البحث بالتحليل الفترة بين 2002-2021 في عرض أثر الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

أما الحدود المكانية: فتم التركيز على بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

الإطار النظري:

أولاً: تاريخ العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من أوضاع اقتصادية سيئة لأوروبا، أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال آنذاك في 5 حزيران 1947 أثناء إلقائه محاضرة في جامعة هارفارد، عن مبادرة مهمة عرفت فيما بعد باسم "مشروع مارشال" لوضع برنامج خاص لمساعدة أوروبا اقتصادياً، مبيناً أهمية إحياء الاقتصاد الأوروبي، وطالب جميع الدول الأوروبية للتعاون من أجل وضع خطة لإعادة الإعمار، ومشيراً إلى استعداد الولايات المتحدة للمساهمة المالية في هذا البرنامج. (البيلاوي، 2000، ص17)

أظهرت فرنسا تأييدها لذلك المشروع، ورغبتها في إنشاء منظمة قوية تتمتع باستقلال ذاتي وقادرة على اتخاذ المبادرات، وتتجاوز حدود السيادات الوطنية، لكن تلك الرغبة قوبلت برفض بريطاني، ونتيجة الخلاف، تم الاتفاق على حل يميل إلى وجهة نظر بريطانيا أكثر، وذلك بإنشاء لجنة أوروبية للتعاون الاقتصادي مهمتها وضع قائمة باحتياجات الدول الأوروبية وتسليمها للولايات المتحدة الأمريكية، هذه اللجنة أصبحت فيما بعد المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي. (Jansen, 1975, 27)

في عملية تأسيس الاتحاد الأوروبي أتيحت لبريطانيا فرصتين للمشاركة، لكنها لم تستفد منهما، الأولى عندما بدأت المفاوضات من أجل إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ECSC[1] في بداية الخمسينات والتي رفضتها حكومة العمل برئاسة "كليمنت أتلي"، والثانية في عام 1957 عندما تم التوقيع على معاهدة روما (معاهدة المجموعة الأوروبية التي وقعتها فرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا) والتي أدت إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، إلا أنّ حكومة المحافظين لـ "أنتوني إيدن" لم تعترف بأهميتها وفضت التوقيع على المعاهدة. (Perisic, 2010, 4)

عارضت فرنسا بقيادة "شارل ديغول"، انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1961–1967 حيث تم رفض طلب انضمامها مرتين في عام 1963 وعام 1967، فقد كان يرى "ديغول" في بريطانيا دولة أطلسية أكثر من كونها أوروبية وأنها تابعة بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية. وفي العام 1973 وبعد استلام "جورج بو ميبدو" الحكم في فرنسا، انضمت بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي وتم تفعيل عضويتها عام 1975، وذلك بعد إجراء استفتاء حول ما إذا كان ينبغي أن تظل بريطانيا جزءاً من المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وذلك في فترة تولي حزب العمال الحكم بقيادة "هارولد ويلسن" وقد جاءت كلمة "بريكست (Brexit) نسبة إلى Britian و Exit أي "خروج بريطانيا" والذي تمت من خلاله الموافقة على بقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي بنسبة 67% من الأصوات. (ذهبي، 2020، ص611)

وفي العام 1979 أعلنت "مارغريت تاتشر" رئيسة الوزراء في بريطانيا، عن مواقف سلبية تجاه المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وشهدت تلك الفترة انفصالاً سياسياً متزايداً لبريطانيا عن أوروبا. على الرغم من أنّ "تاتشر" كانت من المؤيدين لبقاء تلك المجموعة في الاستفتاء الذي جرى في العام 1973 ومؤيدة بشكل قوي للسوق الحرة. طالبت "تاتشر" باستعادة نقودها وهددت بإلغاء مدفوعات ضريبة القيمة المضافة VAT نتيجة شعورها بأنّ الأموال الكبيرة التي تدفعها حكومتها في السياسة الزراعية المشتركة لا تستفيد منها حكومتها كما باقي الحكومات الأوروبية. (Marouf et al., 2022, 8) وفي خطابها في كلية أوروبا Bruges في أيلول عام 1988 "أنّ التعاون النشط بين الدول المستقلة ذات السيادة هو أفضل طريقة لبناء مجتمع أوروبي ناجح، وأنّ محاولة قمع القومية وتركيز السلطة في مركز تكتل أوروبي سيكون ضاراً للغاية وسيهدد الأهداف التي نسعى لتحقيقها" (Thatcher, 1988)

وخلال حرب العراق عام 2003 كان هناك شرخاً قد حصل داخل الاتحاد الأوروبي بخصوص مسألة الانضمام إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، إذ لم تتردد بريطانيا في الالتحاق بحليفتها ضاربةً عرض الحائط كل الالتزامات التي تجمعها مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته الخارجية والأمنية الموحدة. وتم التأكد في هذه الفترة أنّ المزيد من الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي قد يعرقل بريطانيا في اتخاذ قراراتها على المستوى الخارجي ويمس بسيادتها

[1] **ECSC (European Coal and Steel Community)**

التي طالما سعت للحفاظ عليها إضافة على أنها تؤثر على مصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها مع حلفائها وخاصة تلك التي تجمعها مع أمريكا. (ذهبي، 2020، ص612)

بخصوص العلاقات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، فقد كانت تلك العلاقات متشابكة من خلال علاقات الاستثمار، إذ تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا أكثر من الضعف بين 2001 و2012، خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية، وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حوالي 250 مليار دولار إلى أكثر من 500 مليار دولار، وخلال سنوات الأزمة المالية ظهر انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي وحتى أكثر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك عاد الاستثمار الأجنبي المباشر (الإجمالي ومن الاتحاد الأوروبي) إلى الزيادة مرة أخرى بدءاً من عام 2009. (Aichele and Felbermayr, 2015, 24)

حصل "ديفيد ماكرون" رئيس الوزراء البريطاني على امتياز من الاتحاد الأوروبي في العام 2012 بإعفاء بريطانيا من الاتفاق المالي الأوروبي بعد اعتراضها على البند الثالثة، الذي يتيح للمحكمة الأوروبية صلاحية مراقبة الموازنات المحلية، وفرض عقوبات بمقدار 0.1% من الناتج المحلي، على كل دولة ترفض تطبيق قواعد الميزانية المتوازنة. ولم يكفيه الوضع المتميز الذي تتمتع به بريطانيا أصلاً داخل الاتحاد بموجب أربعة استثناءات من قوانين الاتحاد وهي: ميثاق الحقوق الأساسية، السياسة النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول 25 من اتفاقية ماسترخت، الحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول 36 من معاهدة لشبونة، والاستثناء الأهم من بند حرية تنقل الأشخاص في منطقة "الشنجن" بموجب بروتوكول 19 من معاهدة لشبونة. كل ذلك لم يكفيه فلجأ إلى استخدام كارت العضوية لحسم صراع انتخابي عندما وعد الناخبين في عام 2013 بإجراء استفتاء على بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي في حال فوز حزبه في انتخابات عام 2015، وبعد فوز حزبه بدأت مراسلات كاميرون مع رئيس المجلس الأوروبي للتوصل لتسوية بين لندن وبروكسل تقنع البريطانيين بالبقاء. (ذكر الله، 2016، ص2)

لقد انصاع الاتحاد الأوروبي في 19 شباط عام 2016 لمطالب بريطانيا الأربعة: اليورو ليس العملة الوحيدة للاتحاد، وبريطانيا غير ملزمة باندماج سياسي أوروبي، وتقييد حصول المهاجرين من دول الاتحاد على إعانات اجتماعية خلال 4 سنوات أولى من إقامتهم. والأهم منح البرلمانات الوطنية مزيد من السلطة في الاعتراض على تشريعات بروكسل في حال رفض 55% من أعضاء البرلمانات الوطنية إقرار التشريع، إلا أنّ كل ذلك لم يمنع خروج بريطانيا. (ذكر الله، 2016، ص3)

شكل العام 2020 تحدياً خاصاً لتجارة الاتحاد الأوروبي منذ أن فرض وباء فيروس كورونا تحديات اقتصادية واجتماعية ومالية غير مسبوقة على جميع مستويات حكومات دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مغادرة بريطانيا رسمياً السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي في كانون الثاني 2021 على الرغم من أنّ إعلان خروج بريطانيا جاء بعد الاستفتاء الذي جرى في حزيران عام 2016. ففي 30 كانون الأول 2020، بعد فترة انتقالية مدتها عامين، وقع الاتحاد الأوروبي وبريطانيا اتفاقية التعاون التجاري (TCA)[2] التي تحدد الترتيبات التفضيلية لتجارة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والذي شكل تحديات وأعباء إضافية على المؤسسات، حيث تسببت هذه الأمور في العديد من الاضطرابات في العلاقات التجارية بين الهيئات المحلية الأوروبية وبريطانيا. (Alessandrini et al, 2022, 7)

[2] **TCA (Trade Cooperation Agreement)**

في تحليل اتفاقية التعاون التجاري، أشارت نتائج تحليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2021) أنّه من المتوقع أن تبلغ خسائر الإنتاج في الاتحاد الأوروبي حوالي 0.6% بنسبة أقل مما هي عليه في بريطانيا 4.4% على المدى المتوسط، ولكن تلك الخسائر ستتضح بشكل متباين وملحوظ عبر الدول والقطاعات الفردية، وبشكل عام فإنّ الدول التي تربطها علاقات تجارية أقل مع بريطانيا لن تتأثر. وقد سلطت دراسة اللجنة الأوروبية للقطاعات CoR[3] الضوء على أنّه من آثار خروج بريطانيا هو تعرض روابط التعاون بينها وبين الاتحاد الأوروبي للخطر وأنّ آثارها أخطر على الدول المجاورة مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا وإيرلندا، وخاصة تلك العلاقات ذات الصلة بمشاركة بريطانيا ببرامج الاتحاد الأوروبي الذي سيؤدي إلى تعطيل التعاون عبر الحدود وتخفيض نطاق التبادل الطلابي والمهني. (Alessandrini et al, 2022, 8-9)

ثانياً: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

تقف مجموعة من العوامل والأسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي يُمكن إجمالها فيما يلي:

1. **أزمة المهاجرين:** يعد موضوع الهجرة وحرية التنقل من بين أكثر الموضوعات أهمية في تحديد العلاقة بين بريطانيا وأوروبا، فقد أظهرت الإحصاءات المتعلقة بالهجرة في نهاية شهر آب عام 2015 أن صافي الهجرة وصل إلى أعلى مستوى، لذلك حاولت الحكومة البريطانية تحقيق هدفها المتمثل بخفض صافي التدفقات من مئات الألوف من المهاجرين. لذلك تعد الهجرة سبباً رئيساً للانسحاب البريطاني، فبريطانيا ترى أنّ قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، هؤلاء الذين أثروا على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي، وبوظائفهم وأجورهم ونوعية حياتهم. فقد نمت الهجرة كثيراً في السنوات الأخيرة وخاصة بعد عام 2004 وانضمام ثمانية بلدان من أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي (التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا). فمثلاً بلغ عدد الذين دخلوا بريطانيا عام 2015 أكثر من 330 ألف عامل أجنبي أغلبهم من أوروبا الشرقية والجنوبية، وهناك حوالي 942 ألف مهاجر من شرق أوروبا من الرومان والبلغار يعملون في بريطاني بجانب حوالي 791 ألف مهاجر من أوروبا الغربية. (بوستي، 2021، ص36–37). ويجادل البعض بأنّ الخروج البريطاني سيمنح بريطانيا المزيد من السيطرة على الهجرة، فيما يعتقد البعض الآخر بأنّ اقتصاد بريطانيا سيكون في خطر، وهذا الأمر سيتطلب الكثير من العمل من جانب بريطانيا لجعل الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي متوافقة مع أولئك الذين يهاجرون من الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا. (Eghobamien, 2022, 12-13)
2. **الاستقلالية البريطانية إزاء الكيان الأوروبي الموحد:** تاريخياً تعد بريطانيا قوة /إمبراطورية ذات خصوصية تتميز بعلاقات أطلسية مع الولايات المتحدة، وأخرى مع مستعمراتها السابقة أو الكومنولث. ولذلك ارتكزت سياستها على ضرورة الاستقلالية إن لم تكن في القارة الأوروبية، فهي شريك وعضو في الكيان الأوروبي بشرط تحقيق مصالحها أولاً وأخيراً وليس إيماناً منها بفكرة أوروبا موحدة. ومن المعلوم أنّ السياسة الخارجية البريطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت مستوحاة بشكل واضح من أسس النظرية الواقعية القائمة على عاملي القوة والمصلحة، وذلك بالتركيز على الحفاظ على القوة البريطانية وتحقيق المصالح الوطنية. ويمكن القول إنّ هذه النظرية لا تزال مهيمنة على فكر صناع السياسة الخارجية البريطانية؛ فالولاء أولاً وأخيراً لتحقيق المصالح البريطانية وتعزيزها وزيادة قوتها، وليس السعي خلف القيم والأفكار وهذا جوهر النظرية الواقعية. (مخيمر، 2020، ص115)

[3] **CoR (Committee of Regions)**

3. **الأزمات الاقتصادية وأداء الاتحاد الأوروبي الاقتصادي:** إنّ مشروع أوروبا المتحدة لبريطانيا هو لأسباب اقتصادية واتحاد للسوق الأوروبية المشتركة؛ وليس مجتمعاً سياسياً؛ لذلك فقد عارضت أي تطور فيدرالي للهيكلية الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي بالنسبة لها هو منظمة وظيفية فنية تركز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية ولا شأن لها بالتكامل السياسي. ولهذا حرصت في علاقتها بالاتحاد الأوروبي على أن تستمر دولة ذات سيادة ومستقلة عن إملاءات الاتحاد الأوروبي في مجال الطموحات والمشروعات السياسية. لذلك كثيراً ما جادلت "مارغريت تاتشر" بشأن السيادة، مؤكدة على سيادة واستقلال بريطانيا وعدم رغبتهم بفقدانهما من خلال نقل سلطة اتخاذ القرارات إلى بروكسل؛ حيث بدأت المتاعب بطرح الرؤية الذاتية البريطانية في مجالات عدة، بحيث تمحورت مطالبها حول ما تتطلبه البيئة الداخلية وجماعات المصالح التي كانت تؤثر مصالحها الخاصة على سواها من مصالح الدول الأعضاء الأخرى. لذلك فقد سادت في عهد "تاتشر" الخلافات مع الاتحاد الأوروبي حول السياسة الزراعية بتأثير جماعات المصالح/ ومنها المزارعون، الذين انتقل تأثيرهم على صناع القرار في بلادهم إلى دوائر صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي. و"تاتشر" هي أول من صاغت عبارة "استرداد أموالنا" استمراراً لسعي البريطانيين الدائم منذ انضمامهم عام 1973 للحصول على تعويض عما ادعوا أنه موقف غير مقبول ناشئ عن أخطاء في لوائح الاتحاد الأوروبي التنظيمية قبيل انضمامهم مباشرة، وذلك من أجل تخفيض مساهمة بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي. (الروسان، 2020، ص181–182)

النتائج والمناقشة:

اعتمد الباحث على التحليل الإحصائي في دراسة العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا من خلال تحليل التبادلات التجارية بين الطرفين خلال الفترة بين 2002–2021، من خلال حساب متوسط الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط الزيادة السنوية (للناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات)، ومتوسط معدل النمو (للناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات)، ودرجة الانكشاف الاقتصادي. **حيث تمّ حساب متوسط الزيادة السنوية من خلال العلاقة:** (شمعون والعشعوش، 2006، ص252)

$$\bar{\Delta}=\frac{P_n-P_0}{n-1}$$

وتم حساب معدل النمو السنوي من خلال العلاقة:

$$R=\frac{P_n-P_0}{P_0}*100$$

مثلاً، حساب معدل النمو للعام 2005:

$$R=\frac{P_{2005}-P_{2004}}{P_{2004}}*100$$

ثم تمّ حساب متوسط معدل النمو للسلسلة الزمنية من 2002 حتى 2021، من خلال حساب المتوسط الحسابي لمعدلات النمو السنوية (مجموع معدلات النمو/ عدد السنوات). حيث: P_n سنة المقارنة (السنة الجديدة)، P_0 سنة الأساس (السنة القديمة)، n عدد السنوات.

ودرجة الانكشاف الاقتصادي من خلال العلاقة:

(نسبة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي).

يوضح مؤشّر درجة الانكشاف الاقتصادي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كان ذلك دليلاً على زيادة درجة ارتباط معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية، بالتالي زيادة درجة حساسية الوضع الاقتصادي للتغيرات الخارجية. فإذا تجاوزت درجة الانكشاف 40% فإنّ الاقتصاد يعدّ منكشفاً. ويُمكن لهذا المؤشر أن يعبّر عن حالة متطورة أو ضعيفة للاقتصاد، فالدرجة العالية من الانكشاف أو الانفتاح الاقتصادي تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة من خلال النتائج الإيجابية لهذه السياسة على بعض مؤشرات التنافسية الدولية (مؤشر النمو الاقتصادي)، كون النمو الاقتصادي يزداد بعوامل من خارج الاقتصاد بنسب أكبر من العوامل الداخلية، مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي في رفع أداء الدول وتبؤها مواقع مهمة في الأسواق الدولية والعكس صحيح.

ففي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كان النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة مماثلاً لدول الاتحاد الأوروبي، تميزت ذلك العقدين بأزمتين نفطيتين وما تلاها من طفرات اقتصادية. ففي التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، حققت بريطانيا معدلات نمو أعلى بحوالي 2–4% من متوسط جميع دول الاتحاد الأوروبي. وخلال الأزمة المالية التي ضربت بقوة جميع الدول الأوروبية من 2007 حتى 2009، أدت إلى تراجع كبير في الأداء الاقتصادي، وقد شهدت بريطانيا في عام 2009 انخفاضاً بنسبة 6% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم كان هناك انتعاش طفيف بين عامي 2010–2013. (Aichele and Felbermayr, 2015, 8-9).

بالمقابل شهد العام 2014 انتعاشاً أفضل لكل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي، إذ بلغ نصيب الفرد في بريطانيا 47.448 دولار، وفي الاتحاد الأوروبي 35.279 دولار. ومع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 2016، عاد الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي بشكل أكبر في بريطانيا، إذ انخفض نصيب الفرد إلى 40.621 دولار، بينما كان في الاتحاد الأوروبي 33.079 في العام 2017، وبعد تحسنه خلال العام 2018 و2019 عاد الانخفاض في العام 2020 نتيجة وباء فيروس كورونا، بينما شهد تحسناً واضحاً في 2021.

والشكل (1، 2) يوضحان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في بريطانيا والاتحاد الأوروبي. وهذا الأمر يعني أنّ حياة الفرد في بريطانيا وعلى الرغم من تأثر دخله نتيجة الخروج يبقى أفضل من حياة الفرد في الاتحاد الأوروبي فهو يكسب دخلاً أعلى قبل وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

الشكل (1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1960–2021، الدولار

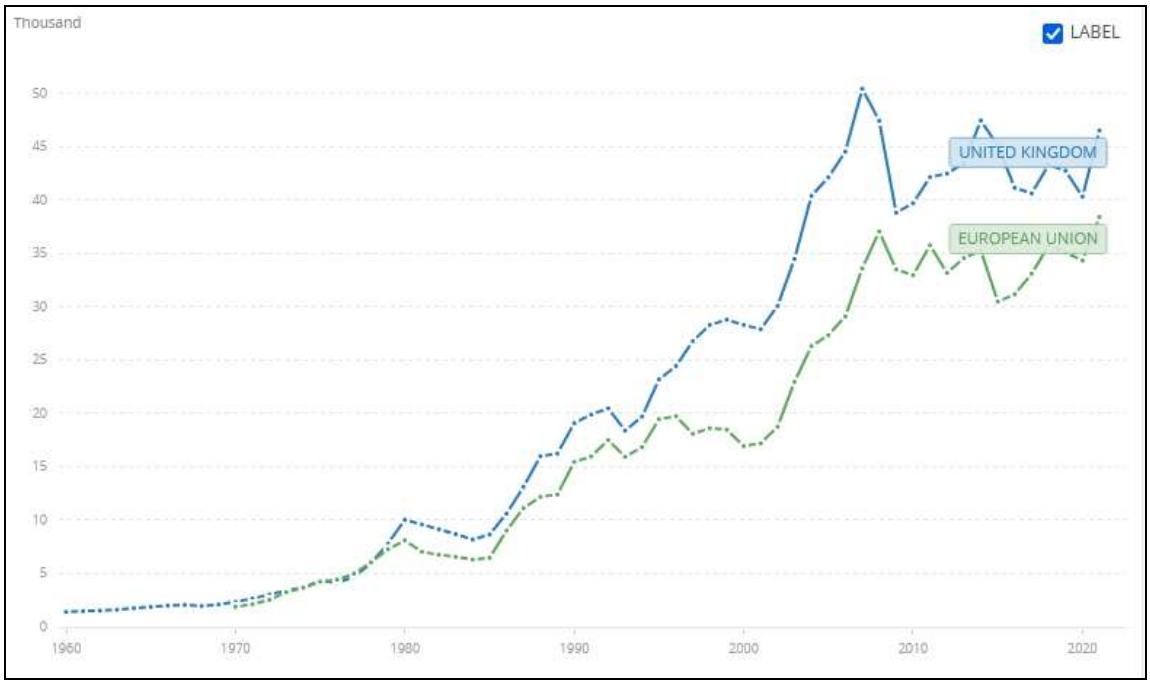

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرابط
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2021&locations=GB-EU&name_desc=false&start=1960

ويوضح الشكل (2) بأنّ معدل النمو في الناتج المحلي في 2020 نتيجة انتشار وباء الكورونا انخفض بشكل كبير في بريطانيا بمقدار 11% عنه في الاتحاد الأوروبي 5.7%، في حين يوضح الشكل (3) معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي ((الناتج المحلي الإجمالي الاسمي/ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) *100)) والتضخم (فرق الأسعار بين سنتين (السنة الحالية والسنة الأساسية)

الشكل (2) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2021، نسبة مئوية

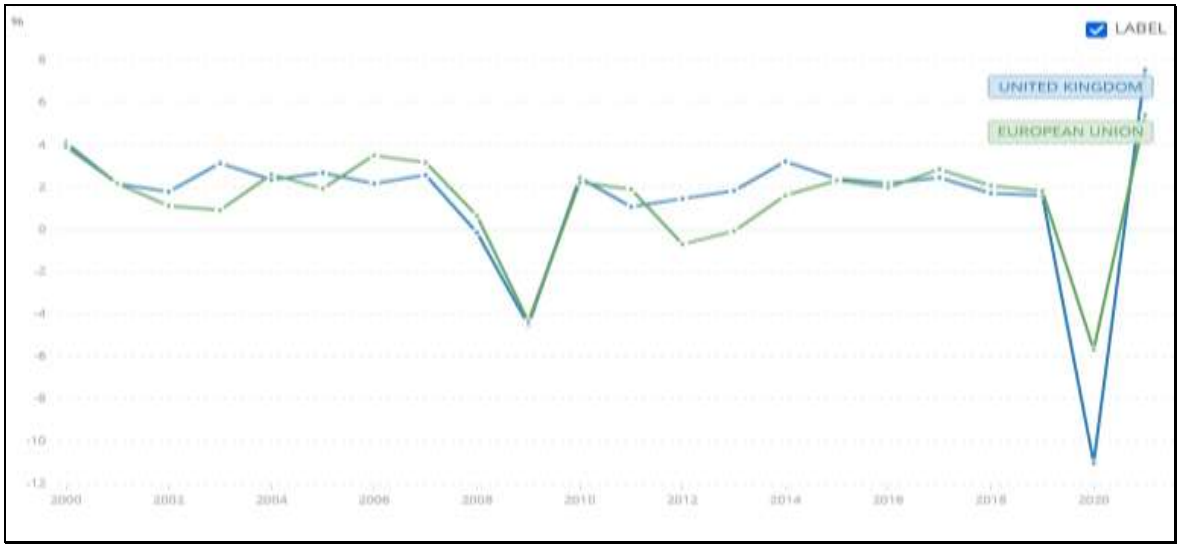

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرابط
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2021&locations=GB-EU&name_desc=false&start=2000

الشكل (3) التضخم ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000–2021، نسبة مئوية

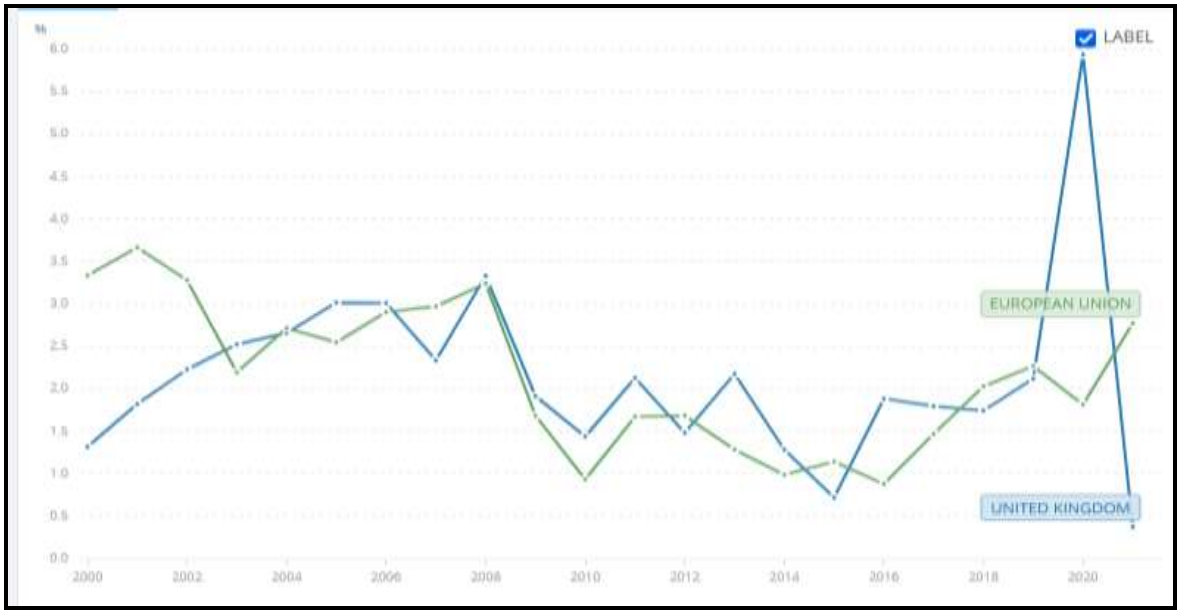

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرابط
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2021&locations=GB-EU&name_desc=false&start=2000

الشكل (4) حركة الواردات في بريطانيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000–2021، الوحدة: تريليون دولار.

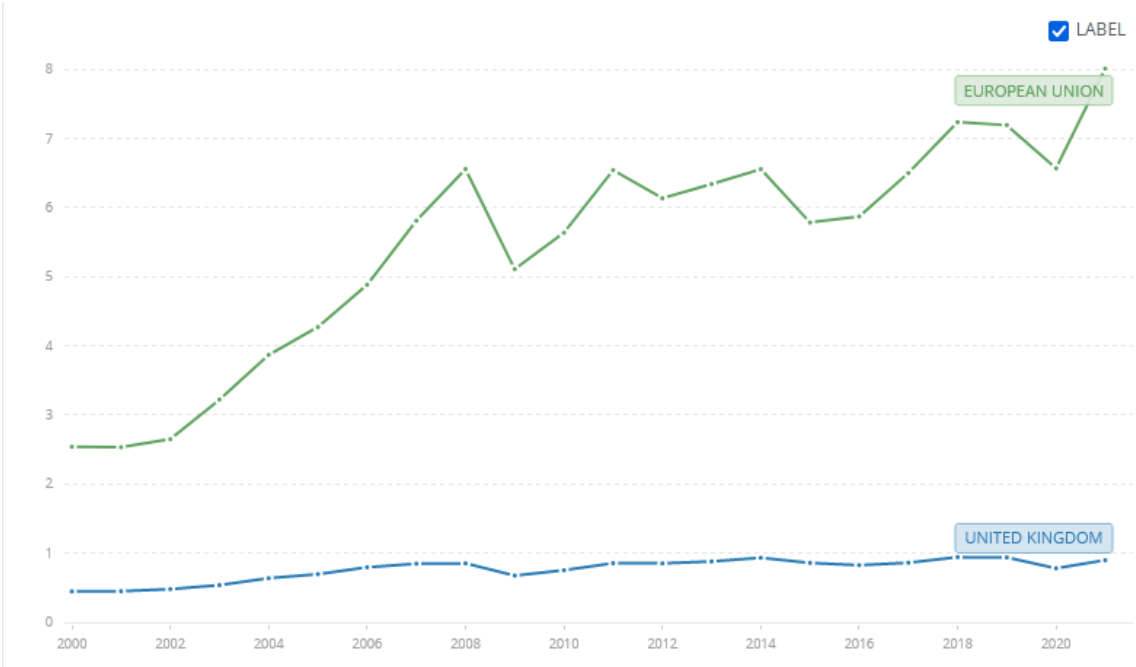

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرابط
https://data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?end=2021&locations=GB-EU&name_desc=false&start=2000

الشكل (5) حركة الصادرات في بريطانيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000–2021، الوحدة: تريليون دولار.

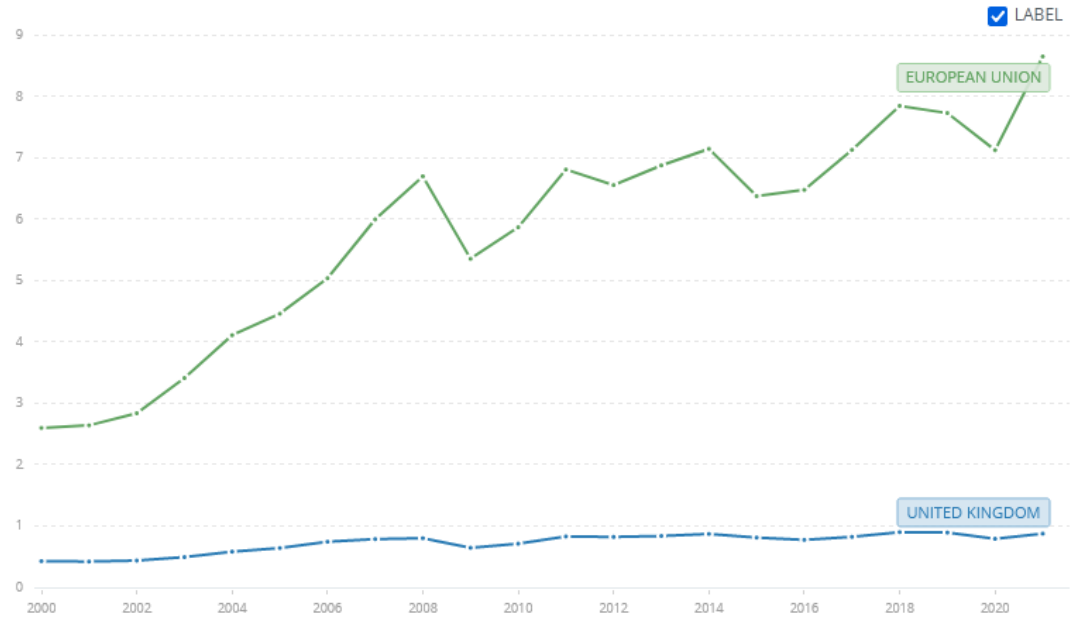

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرابط
https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2021&locations=GB-EU&name_desc=false&start=2000

الشكل (6) الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000–2021، الوحدة: تريليون دولار.

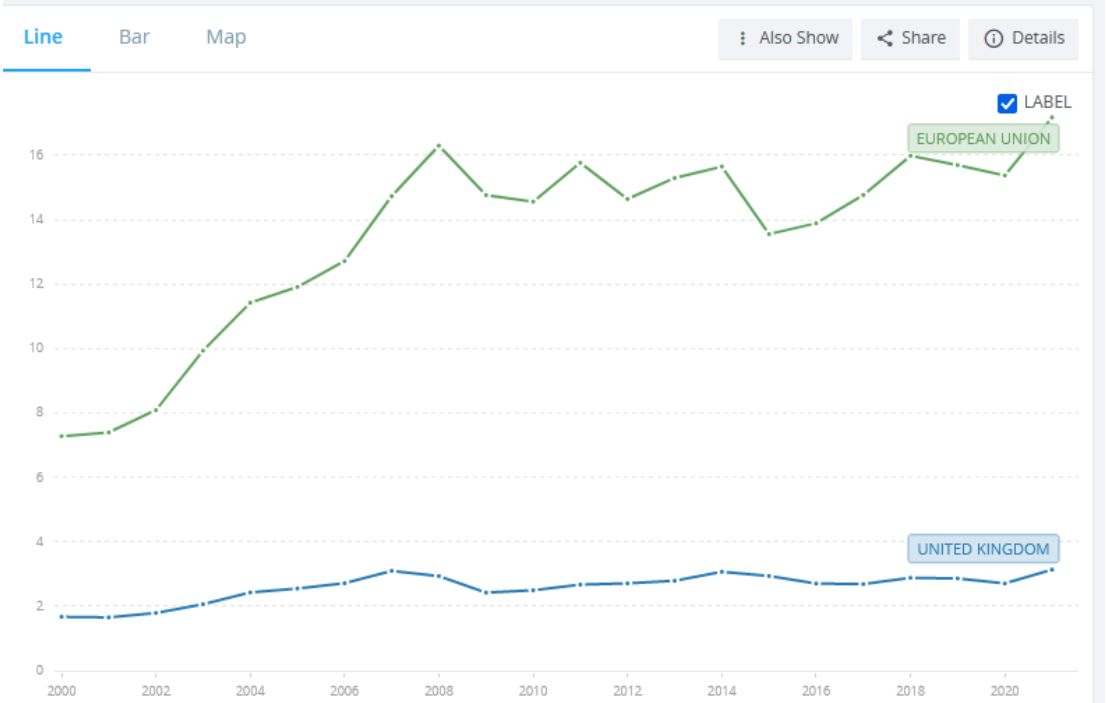

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرابط
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2021&locations=GB-EU&name_desc=false&start=2000

توضح الأشكال (4، 5، 6) حركة الواردات والصادرات والناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002-2021، وهي تظهر بأنّ حركة التجارة الخارجية قد انخفض في العام 2016 و2017 لكل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي وهو أمر متوقع إذ أنّ خروج بريطانيا له أثره لكنه يبدو بأنه أثر بسيط على كلا الطرفين وهو ما يظهره تحليل التجارة الخارجية في الجداول الآتية.

الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي وحركة التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا خلال الفترة 2002-2021

الوحدة: مليار دولار

العام	الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي	صادرات الاتحاد الأوروبي	واردات الاتحاد الأوروبي	التجارة الخارجية	الميزان التجاري	نسبة الانكشاف الاقتصادي %
2002	8084	199.65	173.3	372.95	26.35	4.62%
2003	9932	231.38	182.28	413.66	49.1	4.17%
2004	11419	272.05	207.41	479.46	64.64	4.20%
2005	11911	281.25	220.2	501.45	61.05	4.21%
2006	12714	325.41	287.22	612.63	38.19	4.82%
2007	14729	354.86	261.6	616.46	93.26	4.19%
2008	16297	345.2	265.5	610.7	79.7	3.75%
2009	14764	265.28	196.83	462.11	68.45	3.13%
2010	14558	302.83	220.77	523.6	82.06	3.60%
2011	15766	343.43	256.72	600.15	86.71	3.81%
2012	14642	326.69	233.46	560.15	93.23	3.83%
2013	15295	349.27	235.39	584.66	113.88	3.82%
2014	15650	379.27	241.57	620.84	137.7	3.97%
2015	13553	347.49	204.33	551.82	143.16	4.07%
2016	13889	330.61	193.56	524.17	137.05	3.77%
2017	14765	340.26	209.52	549.78	130.74	3.72%
2018	15980	361.31	227.75	589.06	133.56	3.69%
2019	15693	348.09	215.36	563.45	132.73	3.59%
2020	15369	297.58	187.19	484.77	110.39	3.17%
2021	17177	311.36	208.95	520.31	102.41	3.04%
المتوسط الحسابي	14109.35	315.6635	221.4455	537.109	94.218	3.81%
الفرق بين سنة الأساس والمقارنة	9093	111.71	35.65			
متوسط الزيادة السنوية	454.65	5.59	1.78			
متوسط معدل النمو	4.42%	2.96%	1.81%			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع TRADE MAP & INTERNATIONAL TRADE

ويوضح الجدول رقم (1) بأنّ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بلغ متوسطه خلال الفترة ما بين العام 2002، 2021، مقدار 14109.35 مليار دولار، أي بمعدل نمو 4.42%، كذلك بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا في المتوسط خلال الفترة ذاتها مقداراً 315.67 مليار دولار، بمعدل نمو 2.96%، وكانت واردات الاتحاد الأوروبي من بريطانيا تساوي في المتوسط 221.45 مليار دولار، بمعدل نمو مقداره 1.81%.

كما يبين الجدول رقم (1) بأنّ متوسط التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع بريطانيا (مجموع الصادرات والواردات) خلال الفترة المذكورة، قد بلغ 537.11 مليار دولار، وسجل الميزان التجاري كمؤشر مهم لقياس أهمية التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فائضاً خلال الفترة المذكورة بمتوسط مقداره 94.22 مليار دولار.

وتعتبر نسبة الانكشاف الاقتصادي للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد البريطاني والبالغة 3.81% خلال الفترة المذكورة مؤشراً مهماً لقياس أهمية التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي وهي نسبة تشير إلى أنّ الاقتصاد الأوروبي لا يتأثر كثيراً بالمتغيرات والتقلبات في السوق البريطاني وأنّ الاقتصاد الأوروبي يعتمد في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية على دول أخرى غير بريطانيا.

ويعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً للنمو الاقتصادي وهو دالة في الصادرات والواردات والانفتاح التجاري، وتم التعبير عنه باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، ولتحليل هذا النموذج تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى، حيث إنّ التقدير وفق هذا الأسلوب يسمح باختبار جودة توفيق النموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y)، والصادرات (X1)، والواردات (X2)، ودرجة الانكشاف الاقتصادي (X3)، وذلك وفق الآتي:

الجدول رقم (2) معامل الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.996[a]	.992	.990	222.53185

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS 20

ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (2) بأنّ علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي قوية جداً، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد 99.6%، وكان معامل التحديد مساوياً 0.992، وهو ما يعني أنّ 99.2% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي تعود للتغيرات الحاصلة في التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري.

الجدول رقم (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي.ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	97380131.77	3	32460043.92	655.488	.000[b]
	Residual	792326.776	16	49520.424		
	Total	98172458.55	19			

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS 20

ويتبين من خلال الجدول رقم (3) بأنّ Sig=0.000 < & =0.05 (قيمة احتمال الدلالة أصغر من مستوى الدلالة) وبالتالي رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنّ العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والتجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي معنوية.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي. Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	15529.137	627.881		24.733	.000
	EU2	21.405	1.650	.430	12.870	.000
	EU3	26.096	2.578	.345	10.123	.000
	EU4	-3603.142-	134.701	-.718-	-26.749-	.000

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS 20

$$Y=15356.246+21.405X_1+25.992X_2-3568.150X_3\ldots\ldots\ldots(1)$$

وتبين نتائج الانحدار المتعدد بما يخص المعاملات في الجدول رقم (4)، بأنّ معامل الصادرات (B1) وقيمته 21.405 تشير إلى أنّ حدوث زيادة بمقدار مليار واحد من الصادرات يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بمقدار 21.405 مليار دولار، وأنّ قيمة Sig=0.000 أصغر من مستوى الدلالة، معنوية بالتالي يُمكن الاعتداد بذلك، وإنّ معامل الواردات (B2) وقيمته 26.096 تشير إلى أنّ زيادة بمقدار مليار واحد من الواردات يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي بمقدار 26.096 مليار دولار وأنّ قيمة احتمال الدلالة معنوية، وأنّ الاستيراد والتصدير له تأثير كبير وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، كما أنّ معامل الانكشاف الاقتصادي (B3) وقيمته −3603.142، يشير إلى وجود علاقة عكسية أو سلبية وبالتالي فإنّ زيادة 1% من الانفتاح الاقتصادي يتسبب في انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بمقدار 3603.142 والعكس في حالة الانخفاض.

الجدول رقم (5) الناتج المحلي الإجمالي وحركة التجارة الخارجية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002−2021

الوحدة: مليار دولار

العام	الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا	صادرات بريطانيا	واردات بريطانيا	التجارة الخارجية	الميزان التجاري	نسبة الانكشاف الاقتصادي %
2002	1786	173.3	199.65	372.95	-199.65	20.88%
2003	2057	182.28	231.38	413.66	-231.38	20.11%
2004	2423	207.41	272.05	479.46	-272.05	19.79%
2005	2545	220.2	281.25	501.45	-281.25	19.70%
2006	2710	287.22	325.41	612.63	-325.41	22.61%
2007	3093	261.6	354.86	616.46	-354.86	19.93%
2008	2932	265.5	345.2	610.7	-345.2	20.83%
2009	2418	196.83	265.28	462.11	-265.28	19.11%
2010	2491	220.77	302.83	523.6	-302.83	21.02%
2011	2666	256.72	343.43	600.15	-343.43	22.51%
2012	2706	233.46	326.69	560.15	-326.69	20.70%
2013	2786	235.39	349.27	584.66	-349.27	20.99%
2014	3065	241.57	379.27	620.84	-379.27	20.26%
2015	2935	204.33	347.49	551.82	-347.49	18.80%
2016	2700	193.56	330.61	524.17	-330.61	19.41%
2017	2683	209.52	340.26	549.78	-340.26	20.49%
2018	2878	227.75	361.31	589.06	-361.31	20.47%
2019	2857	215.36	348.09	563.45	-348.09	19.72%

17.92%	-297.58	484.77	297.58	187.19	2705	2020
16.62%	-311.36	520.31	311.36	208.95	3131	2021
20.05%	-315.6635	537.109	315.6635	221.4455	2678.35	المتوسط الحسابي
			111.71	35.65	1345	الفرق بين سنة الأساس والمقارنة
			5.59	1.78	67.25	متوسط الزيادة السنوية
			2.96%	1.81%	3.39%	متوسط معدل النمو

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع TRADE MAP & INTERNATIONAL TRADE

ويوضح الجدول رقم (5) بأنّ الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا بلغ متوسطه خلال الفترة ما بين العام 2002، 2021، مقدار 2678.35 مليار دولار، أي بمعدل نمو 3.39%، كذلك بلغت صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي في المتوسط خلال الفترة ذاتها مقداراً 221.45 مليار دولار، بمعدل نمو 1.81%، وكانت واردات بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تساوي في المتوسط 315.67 مليار دولار، بمعدل نمو مقداره 2.96%.

كما يبين الجدول رقم (5) بأنّ متوسط التجارة الخارجية لبريطانيا مع الاتحاد الأوروبي (مجموع الصادرات والواردات) خلال الفترة المذكورة، قد بلغ 537.11 مليار دولار، وسجل الميزان التجاري كمؤشر مهم لقياس أهمية التجارة الخارجية لبريطانيا، عجزاً خلال الفترة المذكورة بمتوسط مقداره 315.66 مليار دولار.

وتعتبر نسبة الانكشاف الاقتصادي لبريطانيا على الاقتصاد الأوروبي والبالغة 20.05% خلال الفترة المذكورة مؤشراً مهماً لقياس أهمية التجارة الخارجية لبريطانيا وهي نسبة أقل من 40% تشير إلى أنّ الاقتصاد البريطاني غير منكشف على الاقتصاد الأوروبي ولا يتأثر كثيراً بالمتغيرات والتقلبات في السوق الأوروبي وأنّ الاقتصاد البريطاني يعتمد في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية على دول أخرى من خارج دول الاتحاد الأوروبي.

ويعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً للنمو الاقتصادي وهو دالة في الصادرات والواردات والانفتاح التجاري، وتم التعبير عنه باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، ولتحليل هذا النموذج تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى، حيث إنّ التقدير وفق هذا الأسلوب يسمح باختبار جودة توفيق النموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y)، والصادرات (X1)، والواردات (X2)، ودرجة الانكشاف الاقتصادي (X3)، وذلك وفق الآتي:

الجدول رقم (6) معامل الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي البريطاني والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.999[a]	.998	.997	17.92943

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS 20

ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (6) بأنّ علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي البريطاني والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي قوية جداً، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد 99.9%، وكان معامل التحديد مساوياً 0.998،

وهو ما يعني أنّ 99.8% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي البريطاني تعود للتغيرات الحاصلة في التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري.

الجدول رقم (7) اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي البريطاني والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي.ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2106105.119	3	702035.040	2183.865	.000[b]
	Residual	5143.431	16	321.464		
	Total	2111248.550	19			

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS 20

ويتبين من خلال الجدول رقم (7) بأنّ Sig=0.000 < & =0.05 (قيمة احتمال الدلالة أصغر من مستوى الدلالة) وبالتالي رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنّ العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي البريطاني والتجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي معنوية.

الجدول رقم (8) نتائج اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي البريطاني والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي. Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2869.695	69.355		41.377	.000
	EU2	5.149	.232	.464	22.190	.000
	EU3	4.847	.125	.669	38.706	.000
	EU4	-142.416-	3.941	-.588-	-36.141-	.000

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS 20

$$Y=2869.695+5.149X_1+4.847X_2-142.416X_3\ldots\ldots\ldots(2)$$

وتبين نتائج الانحدار المتعدد بما يخص المعاملات في الجدول رقم (8)، بأنّ معامل الصادرات (B1) وقيمته 5.149 تشير إلى أنّ حدوث زيادة بمقدار مليار واحد من الصادرات يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي البريطاني بمقدار 5.149 مليار دولار، وأنّ قيمة Sig=0.000 أصغر من مستوى الدلالة، معنوية بالتالي يُمكن الاعتداد بذلك، وإنّ معامل الواردات (B2) وقيمته 4.847 تشير إلى أنّ زيادة بمقدار مليار واحد من الواردات يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي بمقدار 4.847 مليار دولار وأنّ قيمة احتمال الدلالة معنوية، وأنّ الاستيراد والتصدير له تأثير كبير وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي البريطاني، كما أنّ معامل الانكشاف الاقتصادي (B3) وقيمته −142.416، يشير إلى وجود علاقة عكسية أو سلبية وبالتالي فإنّ زيادة 1% من الانفتاح الاقتصادي يتسبب في انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي البريطاني بمقدار 142.416 والعكس في حالة الانخفاض.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- أظهر البحث أنّ نصيب الفرد البريطاني من الناتج المحلي الإجمالي كان مرتفعاً قبل الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، وانخفض بعد الخروج، إلا أنّ الانخفاض لم يستمر سوى عامين (2016، 2017)، إذ تحسّن دخل الفرد بعد ذلك، وأنّ نصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي انخفض أيضاً بشكل بسيط في عام 2016 و2017.

2- أظهرت النتائج أنّ واردات الاتحاد الأوروبي من بريطانيا بلغت خلال الفترة 2002-2021 في المتوسط 221.4455 مليار دولار، بزيادة سنوية مقدارها 1.78 مليار دولار في المتوسط، وبمعدل نمو في المتوسط 1.81 %، وأنّ حركة الواردات كانت أفضل قبل عام 2016 وخاصة خلال الفترة بين 2010-2014، حيث انخفضت الواردات في عام 2015 إلى 209.52 مليار دولار، ووصلت إلى 193.56 مليار دولار في عام 2016، إلا أنّ حركة الاستيراد لم تتوقف واستمرت بنسبة جيدة بعد 2016، مما يشير إلى مدى إدراك الاتحاد الأوروبي لأهمية استيراد السلع البريطانية إلى أسواقها.

3- أظهرت النتائج أنّ واردات بريطانيا التجارية من الاتحاد الأوروبي بلغت 315.6635 مليار دولار، بزيادة سنوية مقدارها 5.59 مليار دولار في المتوسط، وبمعدل نمو في المتوسط 2.96%، فقد تراوحت قيمة الواردات البريطانية بين 330 و361 مليار دولار قبل الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي وبعده وهي أيضاً نسبة جيدة وتدل على أهمية التبادل التجاري بين الطرفين.

4- أظهرت النتائج أنّ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي مرتبط بشكل كبير بالتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي، وأنّ التصدير والاستيراد لهما تأثير كبير وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي. وكذلك الأمر بالنسبة لبريطانيا فالناتج المحلي الإجمالي مرتبط بالتجارة الخارجية بشكل كبير وأنّ التصدير والاستيراد لهما تأثير كبير وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي البريطاني.

5- بينت النتائج أنّ العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا ما تزال مبنية على التعاون التجاري، فقد تبين أنّ درجة الانكشاف الاقتصادي للاتحاد الأوروبي البالغة 3.81% أقل من 40%، وبالتالي فالاقتصاد الأوروبي غير منكشف على الاقتصاد البريطاني، حيث تبين أنّ معامل الانكشاف الاقتصادي قيمته سالبة ويدل على علاقة عكسية بين درجة الانفتاح الاقتصادي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كان هناك زيادة 1% في الانكشاف الاقتصادي، كلما تسبب في انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3603.142 مليار دولار، والعكس صحيح. وأنّ درجة الانكشاف الاقتصادي البالغة 20.05% أقل من 40%، وبالتالي فالاقتصاد البريطاني غير منكشف على الاقتصاد الأوروبي، حيث تبين أنّ معامل الانكشاف الاقتصادي قيمته سالبة ويدل على علاقة عكسية بين درجة الانفتاح الاقتصادي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كان هناك زيادة 1% في الانكشاف الاقتصادي، كلما تسبب في انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي البريطاني بنسبة 142.416 مليار دولار، والعكس صحيح.

التوصيات:

1- ضرورة تعزيز اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بما يُسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لكلا الطرفين وبالتالي تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- ضرورة معالجة القضايا ذات الصلة بحركة الواردات والصادرات نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بما يُسهم في تحسين الواردات والصادرات لكلا الطرفين.

3- ضرورة ابرام اتفاقيات التعاون الاقتصادي والأمني بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، واعتماد الطرفين على التنويع في الاستيراد والتصدير من دول أخرى بحيث يمنع حدوث انكشاف اقتصادي للسوق وبالتالي يمنع حدوث تقلبات في الأسواق.

4- قد يكون هناك حاجة لكل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا لتطوير سياسة مربحة للجانبين ونموذج يتضمن تحقيق مصالحهما بعيداً عن المصلحة الذاتية، بالاعتماد على نظرية تتمحور حول التعاون الاقتصادي العالمي المتبادل.

References:

1. AICHELE, R., & FELBERMAYR, G. (2015). Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union. Bertelsmann studies.
2. AL-BEBLAWI, H (2000). The Contemporary International Economic System from the End of World War II to the End of the Cold War, Knowledge World, Kuwait. (In Arabic)
3. ALESSANDRINI, M; BETTINI, C; IACOBUCCI, E. (2022). New trade and economic relations between EU-UK: the impact on regions and cities. European Committee of the Regions.
4. AL-ROUSAN, M. A (2017). The British Exit from the European Union Introductions and Motives: An Analytical Study. Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University - Faculty of Economics and Political Science, 18(4), 171-199. (In Arabic)
5. BOSTI, T (2021).The Brexit from European Union: A Reading in Causes and Implications. Al-Naqed Journal for Political Studies, *5*(2), 34-54. (In Arabic)
6. EGHOBAMIEN, A. M. (2022). The Economic Impact of Britain's Exit (BREXIT) on Britain and the European Union. Thesis, Linnaeus University.
7. HOBOLT, S. B., POPA, S. A., VAN DER BRUG, W., & SCHMITT, H. (2022). The Brexit deterrent? How member state exit shapes public support for the European Union. *European Union Politics*, *23*(1), 100-119.
8. JANSEN, M. (1975). *History of European Integration, 1945-1975* (No. 1). Europa Institute, University of Amsterdam.
9. MAROUF, R.; MESSAILI, R.; DALICHAOUCH, A. (2022). The Impact of Brexit on Britain and the European Union.
10. MUKHAIMER, O. F (2020). Reasons for Britain's exit from the European Union: theory and reality. Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University - Faculty of Economics and Political Science, 21(1), 99-132. (In Arabic)
11. PERISIC, B. (2010). Britain and Europe: A history of difficult relations. Institute for Cultural Diplomacy, 2-10.
12. SHAMOUN, H; AL-ASHUSH, A (2006). Quantitative Methods 1, Tishreen University. (In Arabic)
13. THATCHER, M. (1988). Speech to the College of Europe ("The Bruges Speech"). https://www.margaretthatcher.org/document/107332
14. ZIKRULLAH, A (2016). The economic repercussions of Britain's exit from the European Union. The Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, pp. 1-15. (In Arabic)

Links:

INTERNATIONAL TRADE on the link https://tradingeconomics.com/european-union/gdp Date of entry; 15-2-2023, H, 21.00.

INTERNATIONAL TRADE on the link https://tradingeconomics.com/united-kingdom/gdp Date of entry; 15-2-2023, H, 21.30.

TRADE MAP https://cutt.us/lZFDH Date of entry; 11-1-2023, H, 17.15

NATIONAL ACCOUNTS DATA OF THE WORLD BANK AND ORGANIZATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT, on the link https://data.worldbank.org/ , Date of entry:10-1-2023, H, 14.25.